

# الفائزون والخاسرون بعد تخفيض «اليوان» للمرة الثالثة

في ذلك السلع الأساسية، فشركة فالي أس آيه «Vale SA» أكبر منتج للحديد الخام في العالم انخفضت قيمتها بـ 5,1٪ في ساو باولو، حيث شكلت الصين نحو 37٪ من إيرادات شركة «فالي أس آيه» خلال الربع الثاني.

## العملات الآسيوية

انخفضت جميع العملات الآسيوية الكبرى بعد تخفيض سعر صرف اليوان الصيني بسبب القلق حول ما إذا قام واضعو السياسات المالية للبلدان الآسيوية الأخرى بخفض سعر الصرف لعملاتهم، كي تنافس الصادرات الصينية. فقد انخفض الدولار السنغافوري بنحو 1,4٪ من قيمته في أكبر عمليات بيع له منذ 2011، في حين انخفض الون الكوري الجنوبي لأدنى مستوى له منذ مايو 2013.

## الفائزون

المصدرون الصينيون: المصدرون الصينيون المحليون هم الأكثر استفادة بشكل عام من إضعاف قيمة اليوان الصيني.

فقد ارتفعت أسهم الشركة الصينية للمكابيات الهندسية في هونغ كونغ بنحو 5,9٪، في حين أغلقت أسهم مجموعة لينوفو المحدودة بارتفاع 2,9٪. فكلتاهما تحققان 65٪ من إيراداتهما من خلال صادراتهما للخارج.

يذكر أنه خلال السنوات الماضية شهدت صادرات السيارات الصينية تباطؤاً بسبب ضعف الين الياباني والوون الكوري الجنوبي مما أعطى ميزة لصادرات هذين البلدين صاحبا هاتين العملاتين، وفقاً للأمين العام للجمعية الصينية لصناعة السيارات لدونغ يانغ.

كما ستستفيد الشركات الصينية المصدرة إلى الأسواق الخارجية وخاصة العاملة في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من انخفاض قيمة اليوان. فقد ارتفعت أسهم الشركة المصنعة للمنسوجات الصينية بشنغهاي بنحو 10٪.

على الصعيد نفسه، خفضت الصين الخمس بنسبة 1٪ السعر المرجعي لليوان مقابل الدولار في ثالث تخفيض قوي على التوالي في 3 أيام ما يزيد من حدة تراجع قيمة عملتها، على ما أعلنت الهيئة الوطنية لسوق العملات.

وخفض البنك المركزي الصيني إلى 6,40 يوان للدولار الواحد مقابل 6,33 يوان الأربعة السعر المحوري الذي يسمح للرمينيبي (اسم اليوان) بالتقلب حوله ضمن هامش قدره 2٪ ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ثالث يوم على التوالي يعمد البنك المركزي فيه إلى تخفيض هذا السعر المرجعي بشكل حاد بعد تخفيضه حوالي 2٪ صباح الثلاثاء الماضي ثم حوالي 1,6٪ أمس الأول. وهو أعلى تخفيض في قيمة العملة الوطنية يسجل منذ أكثر من عقدين واعتماد بكن نظام الصرف الحالي.

وبالرغم من وصف هذه القرارات الثلاثة المتتالية الصادرة عن البنك المركزي بمنزلة تخفيض لسعر اليوان، نفى البنك المركزي ذلك، مؤكداً أنه يقوم بتقريب سعر العملة من واقع السوق.

واعتبر هذا القرار المفاجئ إلى حد كبير مجهوداً قوياً تبذره السلطات لإنعاش التجارة الخارجية الصينية بعد انهيار الصادرات في يوليو وتحفيز نشاط اقتصادي متباطئ، وقد حرك المخاوف على اقتصاد العملاق الآسيوي.

## مدحت فاخوري

بعد قرار البنك المركزي الصيني بتخفيض سعر صرف اليوان بـ 1٪ للمرة الثالثة، بالطبع سيكون هناك عدد من الراحين والخاسرين نتيجة لهذه التطورات.

وتبدو شركات الطيران الصينية وشركات صناعة السيارات الأوروبية الفائزة على رأس الخاسرين، فيما ستكون الشركات المصدرة للمنتجات الصينية على رأس الراحين، وفقاً لبلومبيرغ.

وحتى الآن هناك قلق يساور المستثمرين بشأن مدى استقرار العملة الصينية وهل سيكون هناك انخفاض آخر أم لا، مما جعل المستثمرين يبدؤون في تقييم الفائزين والخاسرين المحتملين جراء انخفاض عملة ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

## الخاسرون

شركات الطيران الصينية: ستتأثر شركات الطيران الصينية كون أن غالبية ديونها بالدولار، كما أن ضعف قيمة اليوان سيؤدي من تكاليف سداد تلك الديون مما سيضر بأرباحها.

فقد انخفضت قيمة أسهم شركة طيران جنوب الصين المحدودة في بورصة هونغ كونغ بنسبة 18٪ خلال تعاملات أول يوم من تخفيض قيمة اليوان وهو أكبر انخفاض لأسهمها منذ عام 2001. كما انخفضت طيران شرق الصين «تشاينا ايسترن إيرلاينز المحدودة» بمعدل 16٪، وهو أكبر انخفاض لها خلال سبع سنوات.

وفقاً للتقرير المالي لشركة طيران جنوب الصين لعام 2015، فإن كل 1٪ انخفاض في قيمة اليوان ستؤدي إلى تآكل نحو 121 مليون دولار (767 مليون يوان) من من الأرباح السنوي للشركة.

بأنمو المنتجات الأوروبية الفاخرة: في ظل نمو الطبقة الوسطى في المجتمع الصيني مما جعلها شريكا أساسيا كسوق للمنتجات الفاخرة لدول الاتحاد الأوروبي، فإضعاف اليوان يجعل هذه المنتجات أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين الصينيين لشراء السيارات الألمانية الفاخرة والساعات السويسرية وحقائب اليد الفرنسية.

وانخفضت أسهم شركة بي أم دبليو «BMW» في ألمانيا بنحو 4٪، وهي التي حققت نحو 19٪ من إيراداتها للعام الماضي من الصين. كما تشكلت الصين نحو 10٪ من مبيعات مرسيدس دابلمر AG. كذلك انخفضت قيمة «موت هيونسي لوي فويتون» بنحو 5,4٪. وبلغت حصة أسواق الدول الآسيوية باستثناء اليابان من مبيعات شركات المنتجات الفاخرة نحو 29٪ خلال العام الماضي.

صناعات المنتجات الاستهلاكية في الصين باعتبارها أكبر سوق في الخارج: تراجع أسهم شركة أبل بمعدل 5,2٪ في أكبر انخفاض لها منذ يناير 2014، وكانت الصين ثاني أكبر سوق لمنتجات أبل من الأيفون خلال النصف الأول من هذا العام. فانخفضت قيمة اليوان سيدفع الشركة لرفع الأسعار أو أن تتعامل في ظل هوامش الأرباح، وفقاً لبيانات بلومبيرغ.

وتراجعت مجموعة سواتش بمعدل 3,6٪. وبلغ معدل إيرادات شركات صناعة الساعات السويسرية من مبيعاتها في الصين 37٪ خلال 2014.

## المنتجون للسلع الأساسية:

انخفاض اليوان سيؤدي من تكلفة الواردات، بما



فلق كبير يساور المستثمرين بشأن مدى استقرار العملة الصينية (رويتزر)

## لماذا لم تعد الصين قادرة على تحمل اليوان القوي؟



نورس حافظ

تنشر «الأنباء» تقريراً خاصاً أعده مدير مكتب التداول في شركة كافيو نورس حافظ حول تخفيض بنك الصين الشعبي لسعر اليوان.

وفيما يلي أبرز التفاصيل: بالرغم من التفاعل الطبيعي لبنك الصين الشعبي بتخفيضه لسعر اليوان مقابل الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى منذ سبتمبر عام 2012 لتتناسب هذه الخطوة تراجع البيانات التي شهدناها خلال السنوات الماضية، مما يعكس حجم المعاناة التي يتكبدها قطاع السياسة النقدية للمحافظة على مستوى نمو مستهدف عند 7٪ عبر وسائل كثيرة استخدمت لدفع الاقتصاد للمزيد من النمو بشكل بات معه المزيد من الفشل في تحسين البيانات الصناعية تحديداً وتماسك البيانات الخدمية مقلقا كونه امتزج بالميزد في التحفيز القوية التي تسارعت منذ نوفمبر للعام الماضي، وبالرغم من التحفيز المتسارعة التي قامت بها الصين منذ الربع الرابع من العام الماضي وحتى يونيو للعام الحالي إلا أن أرقام الاقتصاد لم تتحسن ضمن هذه الفترة بالشكل الذي يناسب هذه التحفيزات بل تراجعت طائفة منها كميانات القطاع الصناعي ومؤشرات أخرى كاستثمارات في الأصول

تتحسن

بكين إلا أن أرقام

التي قامت بها

رغم التحفيزات

بلغ 26,9٪ وحالياً عند 11,4٪ في 2014 معدل نمو 15,7٪ ولكنها تراجعت حتى يونيو الماضي لتسجل نمواً بمعدل 11,4٪ وأما نمو مبيعات التجزئة سنوياً فقد انخفض من قراءة عام 2014 عند 11,9٪ إلى معدل نمو عند 10,6٪ وأما الناتج المحلي الإجمالي فقد استقر عند 7٪ سنوياً حتى نهاية الربع الثاني مطابقاً لمعدل نمو الربع الأول والذي مازال يعد أقل معدل نمو منذ الربع الأول لعام 2009. لا شك أن التحرك بتخفيض اليوان يستهدف أيضاً بشكل رئيسي دعم الصادرات التي انخفضت سنوياً حتى شهر يوليو الماضي بمعدل 8,3٪ فقد ارتفع اليوان مقابل اليورو 57,5٪ منذ عام 2007 حتى أعلى ارتفاع سجل في العام الحالي وارتفع اليوان مقابل الين الياباني 33,5٪ في نفس الفترة وارتفع اليوان مقابل الدولار الأميركي 29,2٪ منذ عام 2007 ولكن حتى أعلى سعر سجل في العام الماضي وكل ذلك يترجم نوعاً ما جزءاً من أسباب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي من أعلى مستوى سجل في عام 2007 عند 14,8٪ إلى المستويات الحالية التي بالكاد تتم المحافظة عليها عند 7٪، علماً أن معدل النمو السنوي للاستثمارات في الأصول الخابئة في عام 2007

الغالبية سنوياً فبالمقارنة سجلت في 2014 معدل نمو 15,7٪ ولكنها تراجعت حتى يونيو الماضي لتسجل نمواً بمعدل 11,4٪ وأما نمو مبيعات التجزئة سنوياً فقد انخفض من قراءة عام 2014 عند 11,9٪ إلى معدل نمو عند 10,6٪ وأما الناتج المحلي الإجمالي فقد استقر عند 7٪ سنوياً حتى نهاية الربع الثاني مطابقاً لمعدل نمو الربع الأول والذي مازال يعد أقل معدل نمو منذ الربع الأول لعام 2009. لا شك أن التحرك بتخفيض اليوان يستهدف أيضاً بشكل رئيسي دعم الصادرات التي انخفضت سنوياً حتى شهر يوليو الماضي بمعدل 8,3٪ فقد ارتفع اليوان مقابل اليورو 57,5٪ منذ عام 2007 حتى أعلى ارتفاع سجل في العام الحالي وارتفع اليوان مقابل الين الياباني 33,5٪ في نفس الفترة وارتفع اليوان مقابل الدولار الأميركي 29,2٪ منذ عام 2007 ولكن حتى أعلى سعر سجل في العام الماضي وكل ذلك يترجم نوعاً ما جزءاً من أسباب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي من أعلى مستوى سجل في عام 2007 عند 14,8٪ إلى المستويات الحالية التي بالكاد تتم المحافظة عليها عند 7٪، علماً أن معدل النمو السنوي للاستثمارات في الأصول الخابئة في عام 2007

وكالة الطاقة الدولية الاربعة الماضي، وبلغ سعر الخام الأميركي 43,44 دولاراً للبرميل مرتفعاً 14 سنتاً عن سعره عند الإغلاق أمس الأول. وارتفع سعر خام برنت 17 سنتاً إلى 49,83 دولاراً للبرميل، وقالت وكالة الطاقة الدولية إن نمو الطلب العالمي على النفط في 2015 سيكون الأقوى في 5 سنوات، لكنها أضافت أن تخمة المعروض العالمي ستستمر في 2016. غير أن بعض المحللين قالوا إن هناك شكوكاً حول توقعات قوة الطلب مع نمو الاقتصاد الصيني ببطء وتيرة له في عقو.

## برنت يستقر.. والمخزون الأميركي يتراجع

سنغافورة - رويترز: استقرت أسعار النفط أمس، إذ وجدت دعماً في انخفاض المخزونات الأميركية وقوة آفاق الطلب، لكنها تعرضت لضغوط جراء مخاوف متعلقة بالاقتصاد الصيني. وساهم انخفاض المخزونات الأميركية بواقع 1,7 مليون برميل الأسبوع الماضي في وقف هبوط الأسعار على الأقل بشكل مؤقت، بعدما خسرت كل من خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ومزيج برنت أكثر من ربع قيمته منذ مايو. وتلقت الأسعار دعماً أيضاً من توقعات متفائلة نسبياً نشرتها

## تدهور عملات الأسواق الناشئة يقلل بريق الذهب



آخر انخفاض من هذا الحجم قد سجل في الربع الثاني من 2013 عند حدوث التدهور الكبير في السعر. وكان ذلك واضحاً بشكل جزئي عقب تراجع الذهب إلى دون مستوى 1132 دولاراً للاوقية، حيث أن تجاوز هذا المستوى قد زاد من مخاطر التعرض لخسائر أكبر، وهو الأمر الذي أصبح بالغ الوضوح أثناء «التراجع الكبير» في 20 يوليو الذي انحدر بالسعر إلى أدنى مستوى له في 5 سنوات.

وتوقع التقرير بالنسبة للربع الثالث أن يمثل أول ارتفاع في سعر الفائدة بالولايات المتحدة فرصة للشراء، حيث ستزبل بعضاً من الضبابية التي تراكمت على مدى العامين الماضيين. ومع ذلك، فإن التراجع المستمر (أقل من مستوى 1090 دولار للاوقية) من شأنه أن يتراجع بتوقعات حول نهاية العام، والتي تقف حالياً عند 1275 دولاراً للاوقية. وأكد التقرير على أنه في الوقت الحالي يبقى البائعون على المدى القصير راضين بمستوى 1105 دولاراً للاوقية وأن الدعم الوحيد قد يأتي من حقيقة أن الكثيرين لا يقبلون ذلك. وقد يؤدي ذلك إلى توبة سريعة من إغلاق مراكز البيع على وقع مجموعة متنوعة من الوقائع أو المبررات أو المحفزات.

شهدت أمزجة المستثمرين تحولاً سلبياً متزايداً تجاه سوق الذهب وغيره من أسواق المعادن الأخرى خلال الشهر الماضي، وقد ساعدت عدة عوامل في التخلي الجماعي عن المعدن الأصفر منها عدم ظهور أي إشارات حول التضخم مع تزايد عائدات السندات، وتدهور عملات الأسواق الناشئة، واختفاء الطلب على ملاذ آمن، وتوسع سعر الدولار، وتزايد التوقعات بارتفاع مبرك في سعر الفائدة بالولايات المتحدة.

وفقاً لتقرير عرضه «ساكسو بنك» فإن الصورة باتت أوضح مع سوق العقود الآجلة، حيث تراجعت صناديق التحوط بشكل متزايد خلال الشهور القليلة الماضية، ونتيجة لذلك شهدنا المركز الصافي للعقود الآجلة للذهب وتوجه الخيارات في الاتجاه السلبي للمرة الأولى منذ البدء في جمع البيانات في العام 2006.

ولم يتأثر هذا التغيير بتعدد صفقات البيع والذي يقف حالياً عند المستوى القياسي 12,1 مليون أوقية. بينما تخفيض هذه الصفقة وحدها قد يؤدي إلى ارتفاع بنسبة 50 دولاراً بعد إغلاق صفقة البيع، وهذا وحده غير كاف لتغيير هذا التوجه. وقال التقرير إن الأرصدة في صناديق الاستثمار المتداولة مدعومة بتراجع إنتاج الذهب بـ 63,6 طناً في يوليو. وكان